المبادرة السورية لحرية القائد عبدالله اوجلان
ÎNÎSIYATÎFA AZADIYA RÊBER ABDULLAH OCALAN A SÛRYÊ
INITIATIVE "FREEDOM FOR ABDULLAH OCALAN" IN SYRIA
2019.10.09

المجتمع الأخلاقي السياسي والديمقراطي

المقدمة:

تبدي الطبيعة الاجتماعية تطّورها كظاهرتين أخلاقية وسياسية، ولا وجود للمجتمع من دون الأخلاق والسياسة ، ولو تواجد فلن يتعدى في معناه إلا مجتمعاً هشاً غير متماسك ، وسوف يكون أداة مسخّرة لخدمة مجتمعات أخرى .

وللتعرف على قضايا الأخلاق والسياسة والديمقراطية في مجتمع الشرق الأوسط ، لا بدّ من تعريف شامل للأخلاق والسياسة أولاً ، وعلى علاقة هذين المصطلحين بمصطلح ثالث ألا وهو الديمقراطية ثانياً ،وذلك لأن المجتمع الأخلاقي والسياسي يعني في مدلوله(المجتمع الديمقراطي)

الأخلاق ، السياسة ، علاقتهما بالديمقراطية :

١- تعريف الأخلاق : هي وحدة وتكامل المواقف التي سلكها المجتمع أثناء البدء بتشييده ، وهذا يدل على كلية وتكامل الإجراءات والأعمال والأنشطة التي يقوم بها المجتمع الطبيعي ،في سبيل تأمين المأكل والتوالد والمأمن ، وتعتبر الأخلاق قد تكونت بقدر تحوّل هذه الانشطة (المأكل ، التوالد ، المأمن) ، والأعمال التي يقوم بها المجتمع إلى تقاليد ،وبما أنه لا يمكن أن يحدث تحوّل ،وصيرورة في المجتمع من دون الأنشطة السابقة ، فلا مجتمع من دون أخلاق .

٢- تعريف السياسة : السياسة كمصطلح مختلف نوعاً ما عن الأخلاق ، وهي مرتبطة بالأخلاق عن كثب ، ولكن ما يميزها عن الأخلاق ، بأنها ممارسة عملية يومية ، فبينما تقوم الأخلاق بوظيفتها ، وتؤدي دورها كتقاليد على شكل قوالب معيارية ، فالسياسة تعني كلية القرارات المتّخذة بشأن القضايا التي تواجه المجتمع يومياً ، وبقدر ما تتحول كلية هذه القرارات إلى تقاليد ، فهذا يدل على التحامها وتكاملها مع التقاليد الأخلاقية ، وبالتالي تحوّلها إلى قواعد أخلاقية بالتحديد ، وبالتأكيد أن كل من السياسة والأخلاق تقومان بتغذية بعضهما بعضاً ، فبينما تعرض الأخلاق الإطار للسياسة على الصعيد

التقليدي ، فإن السياسة تقوم بتوسيع وتعميق هذا الإطار على الدوام من خلال قراراتها الجديدة التي تؤدي وظائفها ، ولهذا فلا يمكن الفصل تماماً بين المصطلحين والظاهرتين السابقتين ، وينبغي إضافة الديمقراطية إليهما بوصفها ثالث ظاهرة ومصطلح مهم بهذا المعنى ، ولعل أسلم تعريف للديمقراطية هو أنها الإدارة الذاتية التي يشارك فيها المجتمع ، وأما الديمقراطية فتعني بمعناها الواسع ، بأنها قيام المجموعات التي لا تعرف الدولة أو السلطة بإدارة نفسها بنفسها ، وتندرج إدارة المجموعات الكلانية والعشائرية والقبلية نفسها بنفسها في هذا التصنيف ، وأما الديمقراطية بمعناها الضيق فتعني الإدارات الذاتية الباقية خارج حكم السلطة والدولة ضمن المجتمعات التي تسودها ظاهرتا السلطة والدولة بكثافة ، ولهذا فيستحيل التفكير بمجتمع بلا ديمقراطية ، وإن حصل فهو بمثابة أداة اجتماعية عاجزة عن التعبير عن ذاتها ، فالسياسة تُزاول ، والقرارت تُتّخذ ، في حين تكون وظيفة الديمقراطية هي التعبير عن مشاركتها في السياق كقوة تعبيرية وتنظيمية للمجتمع المعني بكامله ، فالسياسة ديمقراطية في مضمونها ، والسياسة الحقيقية هي السياسة الديمقراطية ، وأما السياسة اللا ديمقراطية فهي قرارات إجرائية أحادية الجانب عملت بها قوى السلطة والدولة الهرمية المتصاعدة بعد ذلك بزمن طويل ، أما القرارات الإجرائية لتلك القوى فلا تسمى بالسياسة ، بل بالقواعد الإدارية ، فالسياسة الحقة هي تلك المتحققة بمشاركة ومناقشة الجهات التالية (القبيلة ، الأسرة ، العشيرة ، القوم ، كافة أجهزة مجتمع الأمة).
فالسياسة ليست ظاهرة أو مصطلحاً يتكون بلا شعب ، أو بلا مجتمع ، أو بلا مشاركة ، وبناءً عليه ونظراً لضرورة أن تكون السياسة ديمقراطية ، فمن الضروري أن تكون أخلاقية أيضاً ، ولا يمكن لمجتمع أن يكون سياسياً في حال غياب الديمقراطية ، ولا أن يكون أخلاقيا في حال غياب السياسة ، فهذه الظواهر والتعبير الاصطلاحي الثلاثي يشترط بعضه بعضاً كضرورة حتمية .

<u>الأخلاق ، السياسة ، الديمقراطية في مجتمعات الشرق الأوسط:</u>

لقد تصاعدت المدنية المركزية الشرق أوسطية ضمن تنافر وتضاد مع الأخلاق ، السياسة ، الديمقراطية ، كظواهر أساسية للمجتمع ، ومع تعبيرها الاصطلاحي ، فهناك علاقة جدلية أساسية فيما بينها ، فبقدر ما يتنامى مجتمع المدنية (أي المدينة ، الطبقة ، السلطة) ، فالأخلاق والسياسة والديمقراطية تشهد تراجعاً بالمثل ، ويبدأ التوتر والصراع فيما بينها في الوقت ذاته ، وبالشكل ذاته ، وخير مثال على ذلك الملاحم السومرية التي تتحدث عن المرأة والمزارع والراعي ، حيث تشير بشكل جلي وواضح إلى حقيقة هذا التوتر والصراع ، في حين لا يمكن سماع هذا الثلاثي (المرأة ، المزارع ، الراعي) كثيراً – كدعامات أساسية للمجتمع – في الملاحم والنصوص الدينية اللاحقة ، فهذا يدل على خسارتهم وهزيمتهم في صراعهم ، أما الأديان التوحيدية بوصفها تجريداً أرقى ، فتتحدث عن سيئات فرعون ونمرود ، هذا يدل على أنها تتسم بخطوات أخلاقية وسياسية وديمقراطية .
وهنا لا بد من التنويه إلى أن ظاهرة الأخلاق والسياسة والديمقراطية هي أكثر قوة ورصانة من حيث التصنيف في كافة المجتمعات الباقية خارج نظام المدنية المركزية ؛ فجميع المجموعات العاطلة عن العمل والمجموعات شبه البدوية من النمط القبلي والعشائري والمذهبي ، والتي قاومت وانسحبت إلى الجبال والبوادي ، وكذلك مجموعات المزارعين والرعاة في المناطق الريفية ، فمن الواقعي تقييمها بالقوى

المقاومة والأقرب إلى الحرية والمساواة ، أما العناصر المُستعبَدة حتى الأعماق فيمكن اعتبارها موضوعياً في المرتبة الثانية ، فالعبودية الموضوعية ليست مهمة بالنسبة لحرية المجموعات ومدى المساواة فيها ، وبالتالي بالنسبة إلى قضايا الأخلاق والسياسة والديمقراطية لديها .

وأما بالنسبة للقضايا المتعلقة بالأخلاق والسياسة والديمقراطية في مجتمعات الشرق الأوسط ، فهي قضايا شاملة بحكم سياق المدنية ، وقوانين وسياسة وديمقراطية المدنية الأوروبية فهي برجوازية الطابع إلى حد بعيد ، وهي لا تمثل ظاهرة الأخلاق والسياسة والديمقراطية للمجتمع – التاريخ الكوني ، ولا تصوّرها ، وما يسري لدى البرجوازية ليست ديمقراطية ، بل هو حكم الدولة ، وما يطبق في أوروبا باسم الديمقراطية فهو يؤدي دور (ورق التوت) الذي يستر العورة ، ويحجب الوجه الحقيقي لحكم الدولة ، وبالتأكيد يجب عدم تعميم ذلك كلياً ، والمعايير ذاتها تسري على موقف أوروبا من حقوق الإنسان ، وذلك لأن القوانين والحقوق قد حلت محل الأخلاق ، فالقوانين عبارة عن كومة من التعاقدات المعنيّة بالدولة والسلطة ، ولا يمكن أن يقوم القانون مقام الأخلاق الحية في أي وقت من الأوقات ، وأيضاً فيستحيل إطلاق تسمية السياسة على أي نشاط أو قرار أو تنفيذ معنيّ بالشؤون الداخلية والخارجية لحكم الدولة ، وقد يسمى ذلك بسياسة الدولة ، ولكن يستحيل تسميته بسياسة المجتمع ، وما يجري باسم الديمقراطية فهو خارج كثيراً عن إطار المجتمع ، ولا يؤدي وظيفة أبعد من كونه مشاهد تمثيلية .

وبناءً على ما سبق ، فالطاقة الكامنة للديمقراطية والأخلاق والسياسة قوية في مجتمع الشرق الأوسط ، ووجود قضايا الأخلاق والسياسة والديمقراطية الجادة يشير إلى مدى قوة طاقتها الكامنة أيضا ، وكون ميول الدولة والسلطوية لا تزال قوية ، فوجهها الآخر إلى مدى وجود القضايا الأخلاقية والسياسة والديمقراطية ، ومدى الحاجة الماسة إلى تلك القضايا .

<u>دور الأخلاق والسياسة في المجتمع :</u>

يتجسد الدور الرئيسي للأخلاق في تعبئة المجتمع بالقواعد والضوابط اللازمة لتأمين ديمومته والحفاظ على ثباته ، وفي تمكينه من تطبيقها (أي تطبيق الأخلاق) ، والمجتمع المحروم من ضوابط وجوده ، أو من القدرة على تطبيقها (الأخلاق) يعني أنه تحول إلى مجموعة حيوانية ، وهو في هذه الحالة يدل على إمكانية استخدامه واستغلاله كما يراد .

أما دور السياسة فيتمثل من حيث المضمون في تأمين الضوابط الأخلاقية اللازمة للمجتمع ، بالإضافة إلى النقاش الدائم حول سبل وأساليب تلبية متطلبات المجتمع المادية والذهنية الأساسية ، والسياسة المجتمعية تزيد من القدرة على النقاش وقوة القرار تأسيساً على هذه المبررات ، لتجعل المجتمع حيوياً ومنفتحاً في آرائه ، ولتصل به إلى مستوى التحلي بمهارة إدارة نفسه وتدبير شؤونه بنفسه ، مشكلة بذلك ساحة الوجود المحورية له ، فالمجتمع بلا سياسة كالدجاجة المذبوحة ، تتخبط يميناً ويساراً وهي تحتضر ، فالطريق الأكثر تأثيراً للإبقاء على المجتمع مشلولاً ، خائر القوى ، هو حرمانه من السياسة (أي تركه بلا شريعة حسب التعبير الإسلامي) ، باعتبارها (أي السياسة) جهاز النقاش والقرار الذي لا استغناء عنه في سبيل تأمين وجوده الجوهري ، وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية الأولية .

الأخلاق والسياسة في ظل السلطة والدولة :

إن أول ما تلجأ إليه أجهزة وعلاقات السلطة والدولة على مر التاريخ ، هو إحلال المؤسسة المسماة بالقانون محل أخلاق المجتمع ، والمؤسسة المسماة بحكم الدولة محل سياسة المجتمع ، فوظيفة السلطة والدولة الأساسية في كل مرحلة ، تتجسد في تجريد المجتمع من قوة الأخلاق والسياسة التي تؤدي دوراً أساسيا في استراتيجية وجوده ، وفي إقامة حكم القانون والسيطرة مقامهما ، إذ لا وجود لتراكم المال أو احتكارات الاستغلال من دون هاتين الوظيفتين ، وجميع صفحات تاريخ المدنية المعمرة منذ خمسة آلاف عام مليئة بالهجمات الهادفة إلى كسر شوكة المجتمع ، وقوته الأخلاقية والسياسية ، وإلى إقامة قانون وحكم احتكارات رأس المال مكانها .

وهنا لا بد من توضيح نقطة مهمة ، وهي نقطة التعويل على فائدة الهرمية الأولى (أي الشريحة الأولى من الزراعة ، أو الصناعة ، أو التجارة .....)لدى تأسيسها ، وكذلك في الحالات التي اكتسبت فيها الخبرة والمهارة أهميتها للمجتمع ، ولا فرق في تسميتها حينذاك بالدولة أوالسيادة ، فإذا كان المجتمع لم ينظر كلياً بعين سلبية إلى الدولة والسيادة (السلطة) ، فهذا نابع من أمله في اكتساب هاتين الفائدتين ، أي أنه كان يعتقد بإمكانية تيسير أعماله بالاعتماد على الخبرة والمهارة المأمولتين من الدولة والسيادة ، فهذان المؤثران من أهم مبررات تحمله لوجود الدولة ، ذلك أن الخبرة لا يمتلكها الجميع، والمهارة أيضا ليست من شان الجميع، لكن السيادة والدولة اللتين استغلتا هذين الأملين الصائبين المعقودين عليهما طيلة المسار التاريخي ، قد حولتا دفة الحكم المتخمة بأكثر الشرائح والشخصيات افتقاراً للتجربة والخبرة والمهارة إلى ساحة تحاك فيها الحيل والدسائس بدلاً من تطبيق القانون ويعج فيها المتملقون بدلاً من كونها نشاطاً يعتمد على التجربة .

والكارثة الحقيقية تتجسد تاريخياً في أن البرجوازية التي تعبر عن التطور السرطاني للطبقة الوسطى خصيصاً ، قد تربعت على منطقة المجتمع الوسطى ، عارضة مصالحها الأنانية على أنها (قانون)، وإدارتها التي لا أساس لها على أنها (حكم دستوري) ،ومُقدمة في سبيل ذلك على الإكثار من السلطة والدولة بتقسيمهما إلى أجهزة وعدد لا محدود من المجالات التي يُزعم أنها ساحات مهارة ، أما الليبرالية التي تمثل نباهة البرجوازية ، فإن نقاشاتها بشأن (الجمهورية ، الديمقراطية ، الدستور ، تقليص الحكم ، تحجيم الدولة والسلطة ، وما شابه من أمور) تحجب الحقيقة بقدر ما هي مشحونة بالمعاني النقيضة لذلك تماماً ، فالطبقة البرجوازية الوسطى لا تبلغ حتى مستوى العصور القديمة من حيث مهارة صياغة الدستور ، وتطوير الجمهورية والديمقراطية ، وتقليص الحكم ، وتحجيم الدولة والسلطة ، وذلك لأن الذي عطل هذه المصطلحات الأصيلة هو البنية المادية للطبقة الوسطى ونمط وجودها ، فبينما كان المجتمع في العصور الأولى يتحمل بصعوبة بالغة حكم ملك واحد ، أو سلالة واحدة ، فكيف سيتحمل الأجهزة والسلالات البرجوازية اللامحدودة ؟!

وبناءً عليه ، تأتي قضية شلّ تأثير الأنسجة الأخلاقية والسياسية للمجتمع ، وإيصالها إلى حالة العجز ، في مقدمة القضايا الأولية ، ومما لا شك فيه أنه لا يمكن القضاء كلياً على الأنسجة والميادين الأخلاقية والسياسية ، فما دام المجتمع موجوداً ، فالأخلاق والسياسة موجودتان أيضاً ، ولكنهما عاجزتان عن أداة مهاراتهما وكفاءاتهما الإبداعية والوظيفية بسبب خروج او إخراج السلطة والدولة من كونهما ساحة للمهارة والخبرة ،

وبالتأكيد ، فإن أجهزة وعلاقات السلطة والدولة الراهنة قد تسللت إلى أدق مسامات المجتمع (عبر الإعلام ، وشتى أنواع المنظمات الاستخباراتية ، ووحدات التمشيط الخاصة والتعاليم الأيديولوجية وغيرها) ، كاتمة بذلك أنفاسه ، محوّلة له إلى مجتمع يجهل ذاته ، ويعجز عن تطبيق أي مبدأ أخلاقي ، أو القيام بأي نقاش سياسي ، لتلبية احتياجاته الأساسية ، او البت فيها (أي مزاولة السياسة الديمقراطية) ، فضلاً عن ذلك ، فإن شركات العولمة قد حققت أعظم انفجار لها في رأس المال خلال هذه المرحلة ، ولهذا أواصره وجذوره وثيقة مع إسقاط المجتمع في تلك الحالة ، ذلك أنه لو لم تجرِ بعثرة المجتمع والإيقاع به ، لكان من المحال جني المال من المال إلى هذه الدرجة بالسبل الافتراضية (أي دون المساس بأي من أدوات الإنتاج) فكل ما اكتسبته الاحتكارات طيلة التاريخ ، ومكتسباتها الضخمة التي التقطتها في الهواء ، وانتزعتها دون بذل أي جهد ، قد تحققت تأسيساً على سلخ المجتمع عن وجوده ودماغه ، فلا مال في الهواء! .

المجتمع الأخلاقي والسياسي في ظل الدولة القومية :

تحرص الدولة القومية على إظهار نفسها كدولة القانون ، بل وحتى أنها تقدّم نفسها كحالة يتحقق القانون كلياً فيها لأول مرة ، في حين يكمن إنكار المجتمع الأخلاقي والسياسي وراء حقيقتها ، وذلك لأن القانون عبارة عن تصنيف اجتماعي ، وتسعى طبقات الدولة عموماً ، والبرجوازية خصوصاً إلى إحكام سيطرة القانون بدل الأخلاق والسياسة ، والواقع الغائر المتخفي وراء تظاهر المدنية الأوروبية المفرط بكونها قانونية ، هو هذا الإنكار للمجتمع الأخلاقي والسياسي ، حيث يقال أو يدعى بأن الدولة القومية هي الإطار الأمثل للقانون ، والجدير بالذكر بأن الدولة القومية المبنية على خلفية إنكار المجتمع الأخلاقي والسياسي ، وبالتالي إنكار المجتمع الديمقراطي تشكل إطاراً نموذجياً للقانون البرجوازي ، ولا تشكل الدولة القومية والقانون إطار المجتمع الديمقراطي – كما يقال – بل على العكس من ذلك ، فبقدر ما تتكاتف الدول القومية مع القانون ، ويتداخلان معاً ، ويتسللان إلى كافة ميادين المجتمع ، يكون قد تمّ تجاوز وإفناء المجتمع السياسي والأخلاقي ، ويتحول المجتمع الديمقراطي إلى مجتمع ظاهري، حيث لا يُترك حيّز للأخلاق والسياسة ضمن قواعد الدولة القومية والقانون (الدستور ، القوانين ، الأنظمة الداخلية) والتي تشكلت بعد غربلة دقيقة لها ، لتكوّن في نهاية المطاف جميع التعابير المصفّاة لمصالح الاحتكارية الرأسمالية ، وتتحول الديمقراطية إلى لعبة تُلعب داخل إطار التكامل لهذه القواعد ، ويُفنى طابعُ من الإبداع والبناء فيها، وتقوم السياسة بوظيفتها كحقل مبدع في حل المشاكل الاجتماعية ، وذلك لأن قاعدة السياسة هي الإبداع في خلق الأفضل والأصح والأجمل بالنسبة للمجتمع ، ومعرفة التحول إلى أسمى الفنون في التعبير عن هذا الإبداع ،وهذا الفن بدوره لا يمكن النجاح فيه إلا بوجود الأخلاق المجتمعية والديمقراطية ، ولهذا السبب فأي حقل يخنقه القانون البرجوازي ، لا يبقى فيه مكان لكل ما هو أخلاقي وسياسي ولا للإجراءات ذات المنوال الديمقراطي ، ولا للبناء المجتمعي .

الممارسات المأساوية للحداثة الرأسمالية تجاه المجتمعات :

لم تكتفِ الحداثة الرأسمالية بتقييد مجتمعات الشرق الأوسط بأصفاد الدولة القومية ، بل وقصفتها بالدويلات القومية التي تزيد في تأثيرها على القنبلة الذرية الملقاة على

هيروشيما عشرات الأضعاف ، فالقيم الثقافية المشتركة الناشئة منذ آلاف السنين قد تمزقت بقصف الدولة القومية في غضون القرنين الأخيرين ، ومهد السبيل أمام تبعثر وتجرد لا يستطيع أي سلاح مادي آخر تحقيقه ، ذلك أن مجتمعات الشرق الأوسط لم تُجرد من هوياتها ، ولم تُعرَّ من ذاتها ، ولم تُمزّق أو تغترب عن بعضها البعض ، أو عن وجودها في أية مرحلة من تاريخها ، مثلما هي الحال تحت ظل هيمنة الرأسمالية ، فالإمبراطورية البريطانية تمكنت من تأمين صيرورة هيمنتها بتطبيق هذا النظام الأفتك تأثيراً ، ليس بالشرق الأوسط فحسب بل في كافة أرجاء المعمورة.
والجدير بالذكر بأن الممارسة التي طُبّقت تجاه ملك فرنسا لويس السادس عشر، هي إحدى أكثر الممارسات مأساوية ، ولا يمكن تجاهل دور الإمبراطورية البريطانية التآمرية في تلك الممارسة ، وذلك لأن بريطانيا – في ذاك العهد – جربت شتى أنواع الألاعيب في سبيل إحباط آمال مَلكيّة فرنسا في الهيمنة ، وتلك الألاعيب قد أدت دوراً مهماً في قطع رأس الملك ، حيث بدأ تاريخ الدولة القومية رسمياً مع قطع رأس الملك في مرحلة إرهاب اليعاقبة (وهم أعضاء أكبر جمعية سياسية حكمت أثناء الثورة الفرنسية) عام ١٧٩٢ ، ذهبت كل آمال فرنسا في الهيمنة أدراج الرياح موضوعياً ، وبريطانيا كانت المستفيدة من الإرهاب ، وانطلاقة نابليون وحروبه لم تقتصر على خراب أوروبا فحسب ، بل وشلت تأثير كافة القوى المُخوّلة للتمرد على هيمنة بريطانيا ، ونابليون نفسه أصبح ضحية حروب الدولة القومية تلك ، والأسباب الحقيقية وراء خسران فرنسا لقوتها طوال العهود الماضية وتخلّفها عن بريطانيا، تعود إلى الدور الذي تلعبه الطبقة الوسطى والدولتية القومية البيروقراطية الممهورة بالطابع الهولندي والبريطاني ، والواقع ذاته يسري على إسبانيا والنمسا – المجر وروسيا ، بل وحتى على الإمبراطورية العثمانية والصينية والهندية واليابانية أيضا .
والغريب في الأمر هو بدء لعب الألاعيب مجدداً وبأشكال أكثر فظاعة ومأساوية تجاه الدولة القومية ذاتها في الربع الأخير من القرن العشرين ، ومطلع القرن الحادي والعشرين ، عندما باتت الدول القومية عائقاً على درب الهيمنة العالمية للحداثة الرأسمالية (بزعامة أمريكا وإنكلترا) في الشرق الأوسط خاصة ، مثلما الحال في عموم العالم ، فالنهاية التراجيدية لصدام حسين الذي صُيّر رمزاً عصرياً ل لويس السادس عشر ، وكأنه بُعث مجدداً في الدولة القومية العراقية ضمن الشرق الأوسط ، إنما عُدّت نسخة رائعة من الألعوبة نفسها .

<u>الدولة القومية في الشرق الأوسط :</u>

الدولة القومية هي الوجود الأضعف والأكثر سلبية على صعيد الحقيقة الاجتماعية ، رغم كل مزاعمها العلمية ، ودورها الأساسي هو توحيد جميع رموز الذهنية ذات الغنى الوفير جداً للطبيعة الاجتماعية باسم النمطية ، فاللغة الواحدة ، التاريخ الأوحد ،العلم الأوحد ، الأمة الواحدة ،نمط السياسة الأوحد ، نمط الحياة الأوحد ، نمط الأيديولوجيا الأوحد ، كل ذلك يسير بالتداخل مع تنميط الطبيعة الاجتماعية ، وعند تبسيط وتنميط البنى الاجتماعية المعقدة والمتباينة ، فالحقيقة تتنحى عن مكانها لثنائية من نوع الأبيض – الأسود ، والتي تغدو قيمها واهنة وسلبية ، وبناء على هذه البنية الثنائية الساذجة تتنامى وجهة النظر العالمية المسماة بالرأي الأكثر تزمتاً وشوفينية وتعصبية وفاشية ، وهذه الممارسات التنميطية للسلطة الدولتية القومية ، إنما تتأتى من نزوع الرأسمالية نحو الربح الأعظمي من المحال أن يستمر بفعاليته ووظيفته ، ما دامت مجموعات

الحياة المختلفة للغاية ضمن المجتمع تصون حريتها وكرامتها ، ولا يمكن التوجه صوب تقطّب ثنائي الطبقة في المجتمع (البرجوازية – البروليتاريا) إلا بصهر كافة ميادين الحياة المستندة إلى مختلف المصالح تحت ظل الحاكمية القومية النمطية ، ويعمم سياق الربح الرأسمالي ويتطور مع هذا النمط من التمايز الطبقي ، ويُضحّى بخبرات الثقافة المادية والمعنوية المتراكمة على مدار التاريخ فداءً للتنميط الثنائي الطبقة ، ويطبق في ذلك الإبادة الجسدية الثقافية ، وأسلوب الصهر ، فحينما تعجز عملية الصهر عن نيل النتائج المأمولة ، تدخل الإبادات الجسدية ، والثقافية حيّز التنفيذ ، حيث يُطبق الأسلوبان بشكل متداخل .

وإلى جانب ما سبق لا بد من التركيز على العناصر الثيوقراطية (والتي تعني حكم الله) ، والثيولوجية (والتي تعني عقل الإله)للدولة القومية ، فهيغل (فيلسوف ألماني)عندما عرف الدولة القومية بالإله الهابط على وجه الأرض فسر ذلك بأن الدولة القومية عبارة عن تحقق وتنفيذ للأفكار المُراكمة باسم الإله على مر جميع العصور ، ولدى قول الوضعيين بأن الحاكمية انتُزعت من الإله وسُلّمت إلى الأمة القومية فهم لم يدركوا مدى الألوهية التي يزاولونها ، ذلك أنه لا علم لهم بماهية الحاكمية بالضبط ، أو أن التوضيح الصحيح لها لا يتوافق مع مصالحهم ، فالحاكمية هي السيطرة الاحتكارية المطبقة على المجتمع باسم الإله ، باستغلال فوائض الإنتاج والقيمة المتحققة .

بناءً على ذلك ، فبقدر ما كانت حاكمية وتحكّم العصور الأولى تنبع من الإله ، فحاكمية الدولة القومية للحداثة الرأسمالية تتغذّى أيضا من المنبع ذاته بأضعاف مضاعفة ، وأما بالنسبة لجذور مصطلحي القوم (الأمة) ، والقوموية (الوطنياتية) مع الألوهية فهي بعيدة المدى ، وذلك لأن القومية تعني الدين في الإسلام ، فبذلك يكون الإله والقوم متطابقين ، والنتيجة تبقى ذاتها في حال تحول القوم إلى أمة ، وذلك لأن القوم أو الأمة – وسواء ذُكرا في الكتب المقدسة أو في تعاليم الليبرالية الرأسمالية – فإنهما يعبران عن المجموعة او المجتمع المُمتَثِل لأوامر الإله (السيد ، الرب ، الحاكم ، الآمر الناهي) أي أن الرأسماليين لا يصبحون ناكرين للدين أو الإله أو الحاكم من خلال مصطلحي الدنيوية والعلمانية ، بل يغدون مطوّرين ديانة متكيّفة مع مصالحهم تحت اسم القوموية أو الوطنياتية ، أو باسم مذهب ديني جديد .

وإما بالنسبة لنتائج الذهنية والبنى الدولتية القومية المفروضة على حياة الشرق الأوسط الثقافية فهي عميقة ، وغير مبحوث فيها بنحو شامل ووفق منظور الفترة التاريخية ، وذلك لأن مطبقي الدولة القومية أيديولوجياً وبنية يتحركون بالمنطق القائل :(ما ننتزعه من هيمنة الحداثة الرأسمالية مكسب لنا) ،فالنظام المهيمن لا يتيح الفرصة لأي تطور آخر ، ونظراً لجهلهم لحقيقته وثيولوجيته ، فهم دوغمائيون(أي جامدون عقائدياً) وطنيون قطعيون من جهة ولا يتخلصون من العيش دوماً كتشكيكيين من جهة أخرى ، في الدويلات القومية التي تناهز العشرين دولة ، والمفروضة على الأنظمة القبلية والدينية التي تعتبر من أقدم الحقائق الاجتماعية الشرق أوسطية ؛ لا تقتصر على تقسيم الحياة الثقافية المشتركة وحسب ، بل وتلقح جوهرها الوجودي أيضا باغتراب ذي أبعاد لا نظير لها ،فالهوية العربية الجديدة البارزة للوسط ليست أكفأ من هوية العصور القديمة الوسطى التي تتعرض للنقد ، ذلك أن العرب المتجزئين على خلفية الدولة القومية ، هم الأكثر وهناً وانحرافاً وانقطاعاً عن الحقائق التاريخية – الاجتماعية ، فمهما تظاهروا او تشبثوا بالدولتية القومية القطعية ، فقواهم تنهار أكثر فاكثر ، ولا يتعزز شأنهم – كما يظّنون – فالعروبة هي دافع الوهن والبعد عن الحقائق ، لا سبب

القوة والثبات ، وكذلك بالنسبة للدولتين القوميتين التركية والإيرانية ، فإنشاؤهما هو منتوج المصالح المهيمنة ، إذ تتطلعان إلى تذليل وتجاوز أزماتهما في الشرعنة بالأيديولوجية الدينوية والقوموية المتطرفة ، بالرغم من أنهما مشحونتان بطابع الغزو الذي تتسم به الحداثة الرأسمالية .

مهام المجتمع الأخلاقي والسياسي (المجتمع الديمقراطي) تجاه الدولة القومية :

قوة الحداثة الديمقراطية في الحل والتحليل أكثر شفافية بكثير بالمقارنة مع الدولة القومية ، فالوقائع الاجتماعية التي تتركها القوى المهيمنة القديمة والحديثة للسبات والتنويم من خلال مساعيها المتواصلة في فرض نسيان تواريخها عليها ، فهي قادرة على التعبير عن حقيقة وجودها ضمن إطار تاريخها الذاتي عبر مواقف الحداثة الديمقراطية ، فالمجتمع الأخلاقي والسياسي يشكل أطروحة الحداثة الديمقراطية المضادة في وجه هيمنة الدولة القومية المفروضة على الثقافة الاجتماعية المشحونة بالكلياتية التاريخية للشرق الأوسط ، فالدولة القومية تتطور إنكاراً للمجتمع الأخلاقي والسياسي ، حيث تقيم قواعد القوة المسماة بالقانون الوطني مقام الأخلاق ، فالقانون الذي يعبّر عن ترتيبات وإجراءات القوة ، يشهد أقصى درجات تطّوره ضمن إطار الدولة القومية ، حيث تصيّر الدولة القومية الحكم البيروقراطي الصارم سائداً بدل المجتمع السياسي ، والحل الوحيد لمواجهة هذا التصيير هو الدفاع عن المجتمع الأخلاقي والسياسي في وجه هذا الواقع المهيمن الذي صيرته الحداثة الرأسمالية عالمياً؛ فالطبيعيات الاجتماعية أخلاقية وسياسية من حيث الجوهر ، ومن المحال التفكير بمجتمع أو فرد بلا أخلاق أو سياسة ، وذلك لأن الأخلاق والسياسة هما أداتا الحقيقة الاجتماعية القويتان والمنيعتان ، فالمقاومات المتميزة بالأبعاد الوطنية والمذهبية والعشائرية والقبلية والعائلية ، وكذلك مقاومة الرُحل والناس المرغمين على العيش في اطراف المدن ، تُعتبر رفضاً للدولة القومية ، ودعوى لإنشاء المجتمع الأخلاقي والسياسي ، وبالتالي إنشاء المجتمع الديمقراطي ، وذلك لأن المجتمع الأخلاقي والسياسي لا يعني إنكار المجتمع الوطني ، فتغيير المجتمعات لأشكالها باستمرار هو بحكم طبيعتها ، وتنوّع الأشكال هو دليل على غنى الحياة ، فهذا التنوّع ينبع من انفتاح حواف الهويات المجتمعية ومرونتها ، في حين تكون حواف الهويات ، أو بتعبير أدق ، حافة الهوية في الدولة القومية تكون منغلقة وصارمة ، وهي التي تفتح الطريق أمام الحروب المعاشة مراراً .

هنا لا بد لنا من التعرف على نقطة هامة ، وهي ما يتخذه المجتمع الأخلاقي والسياسي مقابل الثيولوجيا الوضعية للدولة القومية ، حيث يتخذ الفلسفة أساساً من حيث معناها كعلم وحكمة ، فالعلمانية والدنيوية لا تختلفان كثيراً على صعيد المبدأ عن الدوغمائيات (أي الجمود العقائدي) الدينية ، فبالتستر بقناع الدولة القومية لا يتم الخلاص من الدينوية ، بل يجري تغيير الشكل فحسب ودوغمائيات الدولة القومية التي تنتجها العلموية الوضعية سريعاً أكثر صرامة وتزمتاً من الدوغمائيات الدينية للعصور الوسطى ، وحقيقة الحرب والاستغلال الناجمة عن الدولة القومية تبرهن هذا الأمر بمنتهى العلانية ، فالثيولوجيا أُنشئت أساساً كأداة شرعية أيديولوجية للمدنية الطبقية – الدولتية ، بما فيها الحداثة الرأسمالية أيضا ، وهي تتنامى كأطروحة مضادة لعناصر العلم – الحكمة القائمة في المجتمع الأخلاقي والسياسي ، فبينما تمهد القيم الأخلاقية

والسياسية السبيل أمام العلم والحكمة ، يقوم العلم والحكمة بتغذية المجتمع السياسي والأخلاقي على الدوام .

<u>بُعد المجتمع الأخلاقي والسياسي للحداثة الديمقراطية:</u>

تقابل أبعاد المجتمع الأخلاقي والسياسي ، والمجتمع الأيكولوجي – الصناعي ، والمجتمع الديمقراطي الكونفدرالي للحداثة الديمقراطية ، أبعاد الحداثة الرأسمالية الثلاثة وهي مجتمع الإنتاج الرأسمالي ،ومجتمع الصناعة ، ومجتمع الدولة القومية وإلى جانب تللك الأبعاد هناك علاقة جوهرية للمجتمع الأخلاقي والسياسي مع الفضيلة والسعادة والصواب والجمال من جهة ، ومع الحرية والمساواة والديمقراطية من جهة أخرى فالفضيلة والسعادة تشكلان جوهر الأخلاق ، أما الجمال فهو هدف علم الجمال ، والجمال لا يعتبر جمالاً إن كان خارج إطار المجتمع الأخلاقي والسياسي ، فالجمال أخلاقي وسياسي ، أما بالنسبة لعلاقة الحرية والمساواة والديمقراطية مع المجتمع الأخلاقي والسياسي فهي علاقة متداخلة ، لأنه لا يوجد مجتمع قادر على إنتاج وتمكين الحرية والمساواة والديمقراطية مثل المجتمع الأخلاقي والسياسي الذي يتميز بآفاق شاسعة وقدرة كبيرة على التحول والتغير ، ولهذا فمن المحال القضاء على الأخلاق والسياسة كلياً في أي مجتمع كان ولكن بالإمكان تضييق الخناق على مستوياتهما إلى أبعد حد ، فالأخلاق والسياسة قد اختزلتا إلى أدنى مستوياتهما في ظل تحكم الدولة القومية ضمن مجتمع الحداثة الرأسمالية ، بل ضُيّق الخناق عليهما لدرجة بلوغهما شفير الفناء .

فالمجتمع الديمقراطي الذي هو حالة الحداثة العصرية للمجتمع الأخلاقي والسياسي ، هو المجتمع الذي يشهد اختلافاته فعلاً وبأوسع نطاق ، فكل المجموعات الاجتماعية يمكنها العيش معاً على أساس الاختلاف المتكون حول ثقافاتها وهوياتها الذاتية الخاصة بها ، دون إرغامها على قبول الثقافة أو المواطنة ذات النمط الواحد ، حيث تستطيع المجموعات الكشف عن طاقاتها الكامنة وتحويلها إلى حياة فعالة ونشيطة ، بدءاً من اختلاف الهوية على الاختلافات السياسية ، كما لا تعاني أي مجموعة من هاجس النمطية ، لأن أحادية اللون تُعتبر قبحاً ورذيلة وملالاً وفقراً ، بينما تعددية الألوان تعتبر غنى وسماحاً وجمالاً ، والمساواة والحرية تعتبران راسختين أكثر في ظل هذه الظروف ، والمساواة والحرية لا تكونان ثمينتين إلا استناداً إلى الاختلاف ، بينما الحرية والمساواة المتحققتان على يد الدولة القومية فتكونان من أجل الاحتكارات ، ذلك أن احتكارات السلطة ورأس المال لا تمنح الحريات والمساواة الحقيقية ، بل حتى لا يمكن اكتساب الحريات والمساواة الحقيقية إلا بنمط السياسة الديمقراطية في المجتمع الديمقراطي ،ويتم صونهما بالدفاع الذاتي ، والجدير بالذكر بأن المجتمع الأخلاقي والسياسي هو النظام الوحيد الذي يتحمل هذا الكم الهائل من الاختلاف ، وذلك لأن القيمة الوحيدة التي لن يتنازل عنها أي فرد أو مجموعة ، هي الإصرار على البقاء مجتمعاً أخلاقيا وسياسيا ، فالمجتمع الأخلاقي والسياسي هو الشرط الوحيد الكافي لأجل الاختلاف والمساواة والحرية في آن واحد ، فالمجتمع الديمقراطي يثبت جدارته تدريجياً كحالة عصرية لذاك المجتمع التاريخي .

<u>الخاتمة :</u>

بناءً على ما سبق ، نرى أن الحداثة الديمقراطية هي المخرج الوحيد لنيل الحرية بالتناسب طردياً مع حماية المجتمع ، فالمجتمع الذي يدافع عن ذاته بالسياسة الديمقراطية تجاه (النزعة الفردية ، والدولة القومية ، والاحتكارات)يصيّر ذاته مجتمعاً ديمقراطياً عصرياً ، من خلال تفعيل نسيجه السياسي ، بينما المجتمع الديمقراطي العصري يثبت بدوره تفوقه من خلال إحيائه الاختلاف والتعددية الثقافية ، وإنعاشه المساواة تأسيساً على ذلك ، بوصفه مجتمعاً يفكر ويناقش جميع شؤونه الاجتماعية ، ويتخذ قراراته بشأنها لإدراجها حيز التنفيذ ، وهكذا فالحداثة الديمقراطية لا تكتفي بخوض الصراع الطبقي على أساس سليم وحسب بل وهي في الوقت نفسه لا تخنق مجتمعها بخلق سلطة أو دولة جديدة (أي الخطأ المأساوي التاريخي للاشتراكية المشيدة)، ولا تقع في هذه المصيدة التاريخية ، فهي مدركة أنها كلما تحولت إلى سلطة او دولة ، فسيتنامى التحول الطبقي بالمثل ، وبالتالي سيخسر النضال الطبقي ، من هنا ينبغي الإشارة إلى هذا الإدراك كأحد أهم المزايا الأساسية للحداثة الديمقراطية ، فالحداثة الديمقراطية لا يتم فيها خلق نمط مجتمع جديد رأسمالياً كان أم اشتراكياً ، بل تشير الحداثة الديمقراطية إلى أن هذه المصطلحات دعائية وبعيدة عن توصيف المجتمع ، ولا شك أنه يتحقق فيها مجتمع ما ، لكن هذا المجتمع ديمقراطي عصري يؤدي فيه المبدأ الأخلاقي والسياسي دوراً أعظم ، ويعجز فيه التمايز الطبقي عن إنجاز تطور ملحوظ ، وبالتالي ، فإما أن تبقى أجهزة السلطة والدولة عاجزة عن فرض عنفها ، أو ستتحقق بالتأسيس على توافق متبادل ،واعتراف متبادل ، فتنتعش فيه الوحدة ضمن الاختلاف ، وتعاش فيه المساواة والحرية والشخصانية (وليس النزعة الفردية) كخاصية مجتمعية ، فالمزيد من المساواة والحرية والديمقراطية هو ثمرة التغير والتطور الذي أفسحت مؤسسة السياسة الديمقراطية المجال أمامه بحكم طبيعة هذا المجتمع .